© ٢٠١٥ مركز بحوث القرآن
جامعة ملايا، ماليزيا

قرآنيكا، مجلة عالمية لبحوث القرآن
المجلد ٧، العدد (٢)، ديسمبر ٢٠١٥م، ص٦٣-٨٢

مآلات مقدمات التفاسير بين الميول الأيديولوجية وتحديات العصر

عبد الرحمن عبيد حسين[١] و عدنان بن محمد يوسف[٢]

(The Outcomes of the Tafsir Forewords between the Ideology and the New Challenges) (*)

Abdul Rahman O. Hussein, Adnan M. Yusoff

ABSTRACT

Introductions of Quranic commentaries are keys to understand the methods of interpreters, which could be theological method, juristic, linguistic, political or social methodology. Introduction to Quranic interpretation began with short linguistic and rhetorical show and fallen into the trap of long expound of Quranic issues. In fact, the stagnancy of interpretation means a doubtless death of its introduction, therefore, modernizing the commentaries introduction is necessity for several considerations. Some important regards for such modernization are emersion of new issues like thematic interpretation, political and social concerns and the most important is purposes of Islamic interpretation (Maqasid al-Tafsir). One of those purposes is seeking harmony between modern sciences and many scientific verses of the holy Quran. Other purposes that should be underlined are issues of citizenship, rights of minorities and educational challenges. The interpreter should be aware of handling these issues and at the same time avoid any type of propaganda for political interest and avoid falling into the trap of long introductions that deal with well-discussed issues and could be a published as separate book.

Keywords: *Tafsir introductions, Ideological inclinations, Time challenges.*

---

[١] د. عبد الرحمن، كلية دراسات القرآن والسنة، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، drabrahman@usim.edu.my

[٢] د. عدنان، عميد كلية دراسات القرآن والسنة، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية.

(*) This article was submitted on: 08/09/2015 and accepted for publication on: 20/11/2015.

ملخص

مقدمة التفسير معبر منهجي إلى التفسير بما ينطوي عليه من مذاهب كلامية وفقهية، وعمق لغوي وسياسي واجتماعي ومقاصدي، وضوابط منهجية مشتركة، ومرت المقدمات عموماً بمرحلة الخطب والاستعراضات اللغوية والبلاغية والمفردات القاموسية، وانتهت إلى مرحلة الوقوع في شرك المقدمات الطويلة. وجمود التفسير يعني موتاً حتمياً لمقدماتها فكان تحديثها ضرورة تمليها اعتبارات التخصص وتأثيرات الزمان والمكان، وعلى رأسها ظهور فنون جديدة في التفسير تقتضي إضافة مقدمة مناسبة مثل قضية التفسير الموضوعي، ويضاف إلى ذلك ظهور تفاسير اجتماعية وسياسية وعلمية تناولت قضايا يحجم عن تناولها أكثر المفسرين، والتحديث الأهم هو تحديث المقاصد العامة للتفسير، ومنها مقصد التوافق والانسجام بين المكتشفات العلمية الثابتة وبين نصوص القرآن الكريم، ومناقشة قضايا العالم الإسلامي الراهنة كحقوق المواطنة والأقليات والمشاكل التربوية والتعليمية التي يواجهها المسلمون، بحيث يكون التفسير مرآة للواقع وبشرط أن لا يقع المفسر ضحية الأهواء السياسية، وضرورة تجنب التطويل في مسائل معروفة ومدروسة منذ قرون والتي حولت بعض المقدمات إلى كتاب في علوم القرآن.

كلمات دالَّة: مقدمات التفاسير، الميول الأيديولوجية، تحديات العصر.

١ مقدمة

الافتراض المتبادر إلى الأذهان حول مقدمات التفسير هو بيانها لمنهج المفسر، فمقدمة التفسير مدخل منهجي إلى التفسير، بيد أن هذا الافتراض يتحقق في قلة من التفاسير لأسباب لا تبدو مقنعة للكثيرين، فالمقدمة حقيقة تأتي بعد فراغ المفسر من تفسيره، وفي أجواء من البهجة والحبور بانتهاء التفسير تكثر في المقدمة الحمدلات، وتغلب أساليب الخطب، ومن ثم يسعى المفسر إلى تقديم علة لوضعه تفسيراً لا يصل إلى مراتب التفاسير السابقة العظيمة بطريقة حيية يحرص فيها في الوقت نفسه على إثبات رسوخ قدمه وبيان جهده وجديد ما قدمه، ويأتي هذا وذاك في ديباجة لغوية قاموسية على الأغلب

يستعرض فيها المفسر مقدراته اللغوية، وفي خضم هذا كله تضيع الرؤية فلا نكاد نعثر إلا على نتف من الملاحظات المنهجية ألقيت عرضاً.

وجرت عادة التفاسير القديمة على وضع مقدمة مختصرة تشتمل على أسباب وضع التفسير من قبيل إلحاح الأصدقاء والتلاميذ والأحباء على وضعه أو الرد على بعض أهل الفرق والمدارس التفسيرية العقلانية، وكانت بشكل عام خطبة يحرص فيها المفسر على إظهار مقدراته البيانية واللغوية، ويكثر فيها من الصلوات والحمدلات، والمقدمة كانت تسمى خطبة الكتاب سواء أكان الكتاب تفسيراً أم غيره، ولم يطرأ تطور كبير على مقدمات التفسير لظهور كتب علوم القرآن التي تهتم بوضع الأسس والمعايير والشروط التي يجب توفرها في المفسر والآليات التي عليه امتلاكها قبل الإقدام على تفسير كتاب الله تعالى.

ومن أبرز المنعطفات في المقدمات التفسيرية ما وضعه شيخ الإسلام ابن تيمية (٦٦١-٧٢٨هـ) من أسس ومعايير في مقدمته المعروفة والتي شرحها أكثر واحد من العلماء والمتخصصين، ولعل المقدمة التي وضعها ابن صلاح الشهرزوري (٥٧٧-٦٤٣هـ) في علم مصطلح الحديث - وراجت في الأوساط العلمية وكتبت لها شهرة فائقة ووضع عليها كبار العلماء شروحات مفصلة كشرح النووي - كانت حافزاً لابن تيمية وغيره للتوجه إلى تأليف مقدمة في التفسير أو في غيرها من الفنون كالمقدمة التي وضعها العلامة ابن خلدون (٧٣٢-٨٠٨هـ) وطغت على غيرها من المقدمات بل صار لا يرد إلى الذهن غيرها إذا ذكرت المقدمات!

وكانت بعض المقدمات التي سبقت مقدمة ابن تيمية مميزة واشتهرت عبارات وردت فيها، وكررها المفسرون من بعد، كمقدمة الزمخشري (٤٦٧-٥٣٨هـ) على كشافه فقد ذكر فيها عبارة صارت متداولة من بعده على نطاق واسع، وهي: "ولا يتصدى منهم أحد لسلوك تلك الطرائق، ولا يغوص على شيء من تلك الحقائق الا رجل قد برع في علمين مختصين بالقرآن وهما علم المعاني وعلم البيان وتمهل في ارتيادهما آونة وتعب في التنقير عنها ازمنة وبعثته على تتبع مظانهما همة في معرفة لطائف حجة الله وحرص على استيضاح معجزة رسول الله بعد ان يكون آخذا من سائر العلوم بحظ جامعا

بين أمرين تحقيق وحفظ كثير المطالعات طويل المراجعات"،[١] فهذه العبارات تكررت في تفاسير قديمة تلته وحديثة، والشرطان اللذان وضعهما حول علمي البيان والمعاني تكررا في الشروط التي وضعت فيما بعد بصورة جلية، فالذين سبقوا الزمخشري أشاروا إلى ضرورة التعمق في البلاغة إلا أن استقرار علم البلاغة لاحقاً على ثلاثة أبواب – ثالثها البديع – دفع بالزمخشري إلى تحديد الأبواب الضرورية في هذا العلم غاضاً الطرف عن علم البديع لأنه صناعة فنية بالدرجة الأولى.

أما شيخ المفسرين الطبري (ت ٣١٠هـ)–رحمه الله–، فقد جاءت شروطه مغلفة ببعض الأدعية، فقوله: "اللهم فوفقنا لإصابة صواب القول في مُحْكَمه ومُتَشابهه، وحلاله وحرامه، وعامّه وخاصِّه، ومجمَله ومفسَّره، وناسخه ومنسوخه، وظاهره وباطنه، وتأويل آية وتفسير مُشْكِله. وألهمنا التمسك به والاعتصام بمحكمه، والثبات على التسليم لمتشابهه"[٢]، فيه دلالة واضحة على شروط معرفة المفسر بالناسخ والمنسوخ والعام والخاص ومعرفة المعاني الظاهرة من الباطنة، ومعرفة الحلال والحرام التي تعني الإحاطة بالمباحث الفقهية.

وأشار إلى شروط أخرى في قوله: "وأولُ ما نبدأ به من القِيل في ذلك: الإبانةُ عن الأسباب التي البدايةُ بها أولى، وتقديمها قبل ما عداها أحْرى. وذلك: البيانُ عما في آي القرآن من المعاني التي من قِبَلها يدخل اللَّبْس على من لم يعان رياضةَ العلوم العربية، ولم تستحكم معرفتُه بتصاريف وجوه منطق الألسُن السليقية الطبيعية".[٣]

وتعرض ابن كثير (٧٠٠–٧٧٤هـ) في مقدمته إلى مسائل تفسير القرآن بالقرآن وبالسنة وأقوال الصحابة والتابعين، وهي من ضوابط شيخه ابن تيمية: "فإن قال قائل: فما أحسن طرق التفسير؟

---

[١] الزمخشري، جار الله محمود بن عمر. (١٤١٧هـ/١٩٩٧م). **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ص٤٣.

[٢] الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير الآملي. (١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م). **جامع البيان في تأويل القرآن**، تحقيق: أحمد محمد شاكر. بيروت: مؤسسة الرسالة، ص٦.

[٣] المصدر السابق، ص٧.

فالجواب: إن أصح الطرق في ذلك أن يُفَسَّر القرآن بالقرآن، فما أُجْمِل في مكان فإنه قد فُسِّر في موضع آخر، فإن أعياك ذلك فعليك بالسنة فإنها شارحة للقرآن وموضحة له".[١]

وتعرض في مقدمته إلى مسألة خطيرة وهي الإسرائيليات: "الأحاديث الإسرائيلية تذكر للاستشهاد، لا للاعتضاد، فإنها على ثلاثة أقسام: أحدها: ما علمنا صحته مما بأيدينا مما يشهد له بالصدق، فذاك صحيح. والثاني: ما علمنا كذبه بما عندنا مما يخالفه. والثالث: ما هو مسكوت عنه لا من هذا القبيل ولا من هذا القبيل، فلا نؤمن به ولا نكذبه، وتجوز حكايته لما تقدم، وغالب ذلك مما لا فائدة فيه تعود إلى أمر ديني".[٢]

وربما نجازف فنقول أن المقدمات التفسيرية التي وضعت في القرنين الثامن والتاسع الهجريين صارت لباساً مفصلاً للتفاسير الكلاسيكية، ولم يحد عنها سوى عمالقة كبار أمثال محمد عبده ورشيد رضا وسيد قطب ــ وبشيء من الحذر المشبوب بالثقة جوهري طنطاوي صاحب تفسير الجواهر – الذين أضافوا فنوناً جديدة في التفسير وأثبتوها في مقدمات تفاسيرهم.

٢ الأبعاد الأيديولوجية ودورها في صياغة مقدمات التفاسير

تنوعت المدارس التفسيرية تبعاً لتنوع المذاهب الكلامية والمدارس الفقهية والمشارب اللغوية منذ فترة مبكرة في تاريخ التفسير، وتنوعت المقدمات التفسيرية تبعاً لذلك، ومن الطبع غلبة الانتصار لأسس المذهب عند من تمذهب على نحلة دهراً من الزمان، فإن كان مفسراً ولم ينتصر في مقدمة تفسيره لشيءٍ من أسس معتقده عابوا عليه ذلك وظنوه من الجبن والخور، وقد كثرت التفاسير المذهبية من القرون الأولى وإلى أيامنا هذه، من تفاسير الخوارج والمعتزلة والأشاعرة والشيعة والفرق الباطنية، وربما لم يطل المفسر في المقدمة نَفَسَه إلا أن صفحة أو صفحتين كتبهما تدل دلالة واضحة على مذهبه وحسن تمكنه منه ودفاعه عنه، وربما دلت عبارة محكمة واحدة على معان خفية لا يلتفت إليها الكثير.

---

[١] ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي. (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م). **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق: سامي بن محمد سلامة. السعودية: دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٢، ص٧.

[٢] المصدر السابق، ص٩. وهذا الكلام بدوره مستنسخ بالكامل من مقدمة ابن تيمية في التفسير.

فمن المقدمات الوجيزة مقدمة الرازي على تفسيره الكبير مفاتيح الغيب أو مفاتيح الجنان، ومن لم يطلع على مقدمته يظن أنها فصل من كتاب لعلو شأن الفخر الرازي وسيادته لمذهب الأشاعرة وفقه الشافعية وأصول الفقه في زمانه، فمقدمته صفحتان لا غير! إلا أنه قرر الدفاع فيها عن سبب تأليف تفسيره وذلك بإثبات أن سورة من السور تحتوي على عشرة آلاف مسألة وهو الادعاء الذي نفى صحته خصوم الرازي وادعوا استحالته، فأثبت ذلك في المقدمة من خلال الاستعاذة فقط، ولا يقدر على ذلك إلا من قضى عمره في المساجلات العقائدية وضبط مسائل العلوم ورسم خرائط أصول الفقه! قال رحمه الله:

"اعلم أنّه مرّ على لساني في بعض الأوقات أن هذه السورة الكريمة يمكن أن يستنبط من فوائدها ونفائسها عشرة آلاف مسألة فاستبعد هذا بعض الحساد وقوم من أهل الجهل وألغي والعناد وحملوا ذلك على ما ألفو من أنفسهم من التعلقات الفارغة عن المعاني والكلمات الخالية عن تحقيق المعاقد والمباني فلما شرعت في تصنيف هذا الكتاب قدمت هذه المقدمة لتصير كالتنبيه على أن ما ذكرناه أمر ممكن الحصول قريب الوصول فنقول وبالله التوفيق إن قولنا أعوذ بالله من الشيطان الرجيم لا شك أن المراد منه الاستعاذة بالله من جميع المنهيات والمحظورات ولا شك ان المنهيات إما أن تكون من باب الاعتقاد أو من باب أعمال الجوارح أما الاعتقاد فقد جاء في الخبر المشهور قوله ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلهم في النار إلا فرقة واحدة وهذا يدل على أن الاثنتين والسبعين موصوفون بالعقائد الفاسدة والمذاهب الباطلة ثم إن ضلال كل واحدة من أولئك الفرق غير مختص بمسألة واحدة بل هو حاصل في مسائل كثيرة من المباحث المعلقة بذات الله تعالى وبصفاته وبأحكامه وبأفعاله وبأسمائه وبمسائل الجبر والقدر والتعديل والتجوير والثواب والمعاد والوعد والوعيد والأسماء والأحكام والإمامة فإذا وزعنا الفرق الضالة – وهو الاثنتان والسبعون – على هذه المسائل الكثيرة بلغ العدد الحاصل مبلغا عظيما وكل ذلك أنواع الضلالات الحاصلة في فرق الأمة في جميع المسائل العقلية المتعلقة بالإلهيات والمتعلقة بأحكام الذوات والصفات بلغ المجموع مبلغا عظيما في العدد ولا شك أن قولنا أعوذ بالله يتناول الاستعاذة من جميع تلك الأنواع والاستعاذة من الشيء لا تمكن إلا بعد معرفة

المستعاذ منه وإلا بعد معرفة كون ذلك الشيء باطلا وقبيحا فظهر بهذا الطريق أن قولنا أعوذ بالله مشتمل على عشرة آلاف مسئلة أو أزيد أو أقل من المسائل المهمة المعتبرة".[١]

فانظر إلى الحذق والفن وقوة المنطق في هذه المقدمة الوجيزة، ولا عجب فالرازي متكلم أشعري كبير، وأصولي كبير صاحب كتاب المحصول، وفقيه شافعي لا يمكن تجاوزه ومن الخطأ فعل ذلك، ومن أصحاب المقدمات الوجيزة في باب الفرق والمذاهب الزمخشري صاحب الكشاف، فهو لا يخجل بتاتاً من نعت نفسه بالمعتزلي ووصف مخالفيه بالحشوية والدهماء، ولا يخفي الأسس التي قام عليها المذهب الاعتزالي بل يجتهد في إثباتها والدفاع عنها، وقال في مقدمته جملة لم يلتفت إليها كل من اجتهد في ردِّ اعتزالياته ابتداء بابن المنير المالكي:

"الحمد لله الذي أنزل القرآن كلاماً مؤلفاً منظماً، ونزله بحسب المصالح منجماً، وجعله بالتحميد مفتتحاً وبالاستعاذة مختتماً، وأوحاه على قسمين متشابهاً ومحكماً، وفصل سوراً وسوره آيات، وميز بينهن بفصول وغايات، وما هي إلا صفات مبتدىء مبتدع وسمات منشىء مخترع، فسبحان من استأثر بالأولية والقدم، ووسم كل شيء سواه بالحدوث عن العدم، أنشأه كتاباً ساطعاً تبيانه".[٢]

فعبارته المحبوكة بعناية "فسبحان من استأثر بالأولية والقدم ووسم كل شيء سواه بالحدوث عن العدم" تشير إشارة خفية إلى مسألة خلق القرآن، فالمعتزلة كما هو معلوم أول من قال بخلق القرآن، بل وتجاوزوا حدود حرية الرأي التي دعوا إليها وأرادوا إلزام الناس بها مستغلين سلطتهم السياسية وكون الخليفة العباسي المأمون نفسه على مذهب المعتزلة، وأدى ذلك إلى فتنة كبيرة عرفت تاريخياً بفتنة خلق القرآن، وكان الإمام أحمد بن حنبل ضحية لهذه الفتنة الفلسفية فسُجن وعُذب لقوله أن القرآن كلام الله قديم غير مخلوق.

وكانت حجة المعتزلة في ذلك أن القول بقدم القرآن يؤدي بالضرورة إلى تعدد القدماء والثابت أن الذات الإلهية وحدها قديمة، وإذا تعدد القدماء انتفى التوحيد، والزمخشري كان على اطلاع كاف

---

[١] الرازي، فخر الدين محمد بن عمر. (١٤٢١هـ/٢٠٠٠م). **مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير**. بيروت: دار الكتب العلمية، ص١٥-١٦.

[٢] الزمخشري. **الكشاف عن حقائق التنزيل**، مصدر سابق، ص٤١.

على تفاصيل هذه المسألة فانتصر لها على طريقته، فقوله سبحان من استأثر بالأولية والقدم ينفي تعدد القدماء ووفق مذهبهم من قال أن القرآن غير مخلوق فقد قال بتعدد القدماء!

فانظر إلى هذا الدهاء والفطنة في إثبات أسس مذهبه الاعتزالي، وكان صيادو الاعتزاليات في الكشاف قد غفلوا عن هذا الأمر وانشغلوا بحرب خيالية أشبه بحروب دون كيشوت مع طواحين الهواء، فقالوا إن بعض الناس زعموا أن الزمخشري كتب أول ما كتب في مقدمته: "الحمد لله الذي خلق القرآن..." فلما ثار الناس عليه أبدلها بـ: "الحمد لله الذي أنزل القرآن..." ثم بسطوا أكفهم وألسنتهم لدحض هذه الفرية! وكان عليهم أن يثنوا على الزمخشري لأنه تخلى عن فكرته!! والحقيقة لم يحدث لا هذا ولا ذاك، وصيادو الاعتزاليات يعرفون جيداً أن الزمخشري لا يخفي معتقده ومن يقرأ تفسيره ير هذا بوضوح لا لبس فيه.

بل مضى إلى مسألة اعتزالية أخرى في مقدمته، فقال عن إعجاز القرآن الكريم: "باقياً دون كل معجز على وجه كل زمان، دائراً من بين سائر الكتب على كل لسان في كل مكان، أفحم به من طولب بمعارضته من العرب العرباء، وأبكم به من تحدى به من مصاقع الخطباء، فلم يتصد للإتيان بما يوازيه أو يدانيه واحد من فصحائهم، ولم ينهض لمقدار أقصر من سورة منه ناهض من بلغائهم، على انهم كانوا أكثر من حصى البطحاء، وأوفر عدداً من رمال الدهناء".[١]

وهذه مسألة بين المعتزلة أنفسهم وافق أكثرهم فيها أهل السنة والجماعة ومنهم الزمخشري واشتط البعض في التأويل، فالنظام المعتزلي وهو فيلسوف بارز زعم أن العرب كانوا قادرين على الإتيان بمثل سورة من سور القرآن، فلسان القرآن عربي وهو لسان كغيره من الألسنة مركب من حروف وكلمات وجمل يقدر على تركيبها من أتقن فنون اللغة ولكن الله منع العرب من فعل ذلك وصرفهم عنه وعرفت نظريته بالصرفة، وقد اجتهد الجاحظ في دحضها مع أنه بدوره معتزلي كبير يقر بمشيخة النظام بيد أنه يخالفه في هذه القضية الحساسة، وقد شكر له ذلك الجرجاني في دلائله على الرغم من كونه أشعرياً فكان كلما ذكر الجاحظ وصفه بالشيخ والأستاذ، وهو حقاً من شيوخ البلاغة الأوائل في كثير من مؤلفاته.

---

[١] الزمخشري. **الكشاف عن حقائق التنزيل**، ص٤١.

والزمخشري أستاذ من أساتذة البلاغة، ورده على النظام ردّ من يدرك قوة بلاغة القرآن ولا يدخر وسعاً في الانتصار لها، فمن هنا أوضح بجلاء في مقدمته أنه معتزلي إلا أنه لا ينتمي إلى خط النظام وأشياعه بل هو من أشياع الجاحظ والقاضي عبد الجبار المعتزلي ومن المنافحين عن بلاغة القرآن التي تعلو على فنون العرب من شعر ونثر وسجع وخطب عصماء وأمثال وحكم جامعة.

ويستوقفنا شيخ الطائفة الشيعية ورئيس الإمامية أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٣٨٥-٤٦٠ هـ) بحذره الكبير في كتابة مقدمة تفسيره، فيثبت في إبجاز حاسم سلامة القرآن من التحريف والتبديل، والزيادة والنقصان، وهي من أكبر القضايا الخلافية بين الشيعة والسنّة، فيقول: والمقصود من هذا الكتاب علم معانيه، وفنون أغراضه، وأما الكلام في زيادته ونقصانه فمما لا يليق به أيضاً، لأن الزيادة فيه مجمع على بطلانها، والنقصان منه فالظاهر أيضاً من مذهب المسلمين خلافه، وهو الأليق بالصحيح من مذهبنا![1]

وسواء أكانت هذه الخطوة منه مناورة اجتماعية وتقية، أو بادرة من بوادر حسن النية فالأمر سيان، فهو قد أثبت في مقدمة تفسيره التي لن يمحوها الزمان سلامة القرآن الكريم من الزيادة والنقص وهي حجة عليه وعلى من اتبعه قائمة إلى يوم الدين؛ بيد أنه أثبت بشكل لا يقبل النقاش قضية جوهرية في معتقد الشيعة الإمامية ومنهج توثيقهم للأحاديث وتعديلهم للرجال، ألا وهي قضية عصمة الأئمة ووجوب الأخذ عنهم وحدهم: "واعلم أنَّ الرواية ظاهرة في أخبار أصحابنا بأن تفسير القرآن لا يجوز إلا بالأثر الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله، وعن الأئمة عليهم السلام، الذين قولهم حجة كقول النبي"[2]، وأهل السُّنة مجمعون على أن العصمة للنبي وحده عليه الصلاة والسلام ومن عداه يصيب ويخطأ، وبنبني على قاعدة الطوسي هذه أمران وإن لم يصرح بهما، أولهما هدم للعقيدة ومسح شامل لعصر الإسلام الذهبي، وآخرهما هدم للشريعة وطمس لعلم أبدعه أهل السنّة والجماعة:

ـ تكفير الصحابة إلا بضعة منهم يُعدُّون على رؤوس الأصابع والحطّ من جليل أعمالهم، والاستعاضة عن مروياتهم التفسيرية والحديثية بما نقل عن أئمتهم بسلاسل مرفوعة ومنقطعة ومرسلة

---

[1] الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي. (د. ت). **التبيان في تفسير القرآن**، تقديم وتصحيح: آغا بزرك الطهراني وأحمد حبيب العاملي. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ص١.

[2] المصدر السابق، ص٢.

ومرويات المجاهيل والنكرات....المهم في الأمر انتهاء السلسلة بأحد الأئمة، وليس حتماً عندهم أن تنتهي سلسلة السند بالنبي صلى الله عليه وسلم فالأئمة معصومون مثله ويقومون مقامه!!

ـ تهميش الكتب الستّة والتسعة وما لحق بها من المستدركات والجوامع والشروح وكتب الرجال... وتقديم أسانيد الكليني ومن كان على شاكلته، وطمس علم ذهبي أوجده أهل السنّة وهو علم مصطلح الحديث والعلل ونقد الرجال والسطو على قواعده والبناء عليها.

٣ مقدمات التفاسير المعاصرة والأطر المقاصدية

لعل أبرز علم طغى على غيره من العلوم الشرعية في القرن المنصرم، بل صار حكماً عليها وقائداً لها، هو علم المقاصد، وكانت مدرسة الإمام محمد عبده قد عنيت عناية خاصة بكتاب الشاطبي حتى أضحى الكتاب محور دراسات نصية للحلقات العلمية التي عقدها الإمام، وتتابعت من بعد مدرسته حلقات مقاصدية منفصلة وبرؤى متباينة. ومن السخف أن نظن في المفسرين القدامى إغفالهم للمقاصد العامة للدين عموماً وللشريعة على وجه الخصوص، ولمقاصد التفسير على وجه أخص، فقد أحاطوا علماً بوظيفة التفسير وواجب المفسر وشروطهما، وعقدوا في ذلك أبواباً وفصولاً، ولم يسعوا إلى فصل التفسير كعلم عن غيره من العلوم حتى حوى التفسير كل العلوم، وزعم بعضهم أن التفسير في حدّ ذاته ليس علماً لاتكاله على العلوم الأخرى من لغوية وفقهية؛ ويرى العلاَّمة ابن عاشور، وهو شيخ المقاصد والمقاصديين المعاصرين، أن جمود علم التَّفسير مرتبط بأربعة أسباب: الولع بالتوقيف والنقل ونبذ ما هو عقلي، الضعف في اللغة والبلاغة، الضعف في معرفة علوم ضرورية لمعرفة عظمة القرآن العمرانية مثل التاريخ وفلسفة العمران والأديان والسِّياسة، الاستطراد إلى علوم ضعيفة المناسبة بموضوع تفسير الآيات وبعيدة عن غرض المفسِّر.[١]

ووضح ابن عاشور في المقدمة الرابعة (فيما يحق أن يكون غرض المفسر) المقاصد الكلية التي جاء بها القرآن الكريم لبيانها: "أليس قد وجب على الآخذ في هذا الفن أن يعلم المقاصد الأصلية التي جاء القرآن لتبيانها فلنلم بها الآن بحسب ما بلغ إليه استقراؤنا وهي ثمانية أمور: الأول: إصلاح الاعتقاد

[١] ابن عاشور، محمد الطاهر. (١٩٧٨). **أليس الصبح بقريب**. تونس: الدار التونسية للنشر، د.ط. ص١٨٦-١٩٠.

وتعليم العقد الصحيح. الثاني: تهذيب الأخلاق. الثالث: التشريع وهو الأحكام خاصة وعامة. الرابع: سياسة الأمة. الخامس: القصص وأخبار الأمم السالفة للتأسي بصالح أحوالهم. السادس: التعليم بما يناسب حالة عصر المخاطبين، وما يؤهلهم إلى تلقي الشريعة ونشرها وذلك علم الشرائع وعلم الأخبار وكان ذلك مبلغ علم مخالطي العرب من أهل الكتاب. السابع: المواعظ والإنذار والتحذير والتبشير. الثامن: الإعجاز بالقرآن ليكون آية دالة على صدق الرسول.... هذا ما بلغ إليه استقرائي. وللغزالي في إحياء علوم الدين بعض من ذلك".[١]

وجمود التفسير يعني موتاً حتمياً للمقدمات التفسيرية فكان تحديثها ضرورة تمليها اعتبارات التخصص وتأثيرات الزمان والمكان، وكثيرة هي الأسباب التي تدعو إلى تغيير نمط كتابة مقدمات التفسير، وعلى رأس هذه الأسباب ظهور فنون جديدة في التفسير تقتضي إضافة مقدمة مناسبة مثل قضية التفسير الموضوعي الذي هو فن جديد وإن كان مبناه على قاعدة علم المناسبة القديم، ويضاف إلى ذلك ظهور تفاسير فرضت نفسها على الساحة السياسية والعلمية والتفسيرية عُنيت بمسائل درج المفسرون على تفاديها، فتفسير في ظلال القرآن لسيد قطب نقل التفسير نقلة نوعية كبيرة حين جعله ساحة مفتوحة للآراء السياسية وقضايا دولة الإسلام وغيرها مما رآها غيره من المفسرين وبالاً على التفسير لا ينبغي للمفسر الاشتغال بها وحشوها في تأويل كلام الله تعالى.

ولنبدأ بقضية المسائل السياسية التي بثها سيد قطب في تفسيره، فقطب يرى أن كبرى المسائل المعاصرة هي مسألة الحكومة الإسلامية والاحتكام إلى شرع الله، ومن يقرأ تفسيره لسورة التوبة على سبيل المثال يرى كماً هائلاً من التصورات السياسية التي تبناها الكثير من أبناء الصحوة الإسلامية، ورأى فيها آخرون من أمثال فتحي يكن تجربة شخصية لسيد قطب وانعكاساً لحرمانه وعذابه في سجون النظام الناصري وردة فعل جارفة على جلاديه، ورأى فيها منظروا الفكر العلماني في العالم العربي أنه: "تفسير تمجيدي، وعبارة عن خطب ومواعظ، ويهدف إلى رسم الطريقة العملية ليوطوبيا أمة الغد، وهو لا ـ تفسير، فقد حاول المؤلف اختزال المسافة الزمانية والمعرفية التي تفصله عن القرآن، وتأثر بالظروف التاريخية العامة والخاصة، ونهجه انفعالي وخطابي وطوباوي خالص، وثمة انعدام للحس النقدي والتاريخي فيه لم يؤد بصاحبه إلى (تصوف سياسي) فحسب بل كان السبب في النظرة المانوية

[١] ابن عاشور، محمد الطاهر. (١٩٨٤م). **التَّحرير والتَّنوير**. تونس: الدار التونسية للنشر. د.ط. ١/٣٩-٤١.

التي تميز بها، والتي لا ترى في الأشياء إلاَّ الخير المطلق والشر المطلق. وقلب الدعاة إلى قضاة، وهو مؤشر على خلل كامن داخل آلية التفكير السلفي عموماً. واحتكر مؤلفه الإسلام، فأحدث له نوعاً من النرجسية القاتلة".[١]

ولسنا ننتصر هنا لآراء سيد قطب السياسية ودعواته التكفيرية والجهادية، وإنما نتسائل هل يجوز لمفسر كبير له شهرة واسعة في العالم الإسلامي وهو عالم لا يشك في علو كعبه في العلم....هل يجوز له أن يغفل بعض المسائل الكبيرة كالقضية الفلسطينية مثلاً في تفسيره أو حقوق المواطنة وغيرها كثير من القضايا الراهنة التي لا ينبغي الجهل بها، فابن عاشور مثلاً مفسر كبير وتفسيره التحرير والتنوير لا يخلو منه مكتبة من مكتبات العالم الإسلامي ويشكل مرجعاً لطلبة العلوم الشرعية عموماً ولطلبة علم التفسير على وجه الخصوص. ولا نجد في تفسير التحرير والتنوير إشارة واحدة إلى هذه القضايا الحساسة حتى أن القارئ يظن انتماء هذا التفسير لحقبة زمنية غابرة خاصة وأنه يعنى عناية خاصة بفنون البلاغة ومسائل النحو وغيرها من فنون اللغة، فمن لم يعرف شيئاً عن تاريخ وفاته ظن أنه من أبناء القرن الثامن أو التاسع الهجري!

وبالمقابل نرى مفسراً آخر هو جوهري طنطاوي تطرق لمسألة الخلافة العثمانية التي كانت كبرى القضايا السياسية في زمانه بشكل مدهش، وسعى إلى ربط التفسير بالعلوم المعاصرة، فماذا قال فيه أهل التفسير؟ قالوا تفسيره أشبه بمغارة علي بابا فيه كل شيء إلا التفسير! والعجيب من هؤلاء القوم أنهم يتبعون خطى صاحب الجواهر في التفسير خطوة خطوة في أيامنا هذه فيما يتعلق بالإعجاز العلمي في القرآن الكريم، فكانوا يعيبون عليه وضع الصور والملصقات في تفسيره وهم يحشون كتبهم اليوم عن إعجاز القرآن العلمي والطبي بالصور ذاتها وبالألوان! والأعجب من ذلك أنهم لا زالوا يقولون عن تفسير الجواهر: فيه كل شيء إلا التفسير! وهذه الغفلة ناشئة عن عدم قراءة هذا التفسير أصلاً للوقوف على أوجه عظمة صاحبه وقوة فكره وبصيرته.

أما القضية الثانية فهي قضية التفسير الموضوعي للقرآن الكريم، ويُعدُّ التفسير الموضوعي ومباحث الوحدة الموضوعية علماً جديداً أضيف إلى مكتبة التفسير وعلوم القرآن، وممَّن ألَّف في هذا الموضوع

[١] الشرفي، عبد المجيد. (١٩٩١م). **الإسلام والحداثة**. تونس: الدار التونسية للنشر. ط٢. ص٧٨-٨٣ بتصرف.

في العصر الحديث محمَّد الكومي، وعبد الستَّار سعيد، ومحمَّد محمود حجازي، ومحمَّد باقر الصَّدر، ومصطفى مسلم، وكامل علي سعفان، وزاهر عوَّاض، والخالدي وغيرهم. وقد عرَّف حجازي الوحدة الموضوعيَّة في القرآن الكريم بأنَّها "البحث عن القضايا الخاصَّة التي عرض لها القرآن الكريم في سوره المختلفة، ليظهر ما فيها من معانٍ خاصَّة تتعلَّق بالموضوع العام الذي نبحثه، لنحقِّق الهدف، وهو الوحدة الموضوعيَّة في القرآن الكريم"[١]. وعرَّف الصَّدر الدِّراسة الموضوعيَّة بأنَّها: "التي تطرح موضوعاً من موضوعات الحياة العقائديَّة، أو الاجتماعيَّة، أو الكونيَّة، وتتَّجه إلى درسه وتقييمه من زاوية قرآنيَّة، للخروج بنظريَّة قرآنيَّة بصدده[٢]؛ وعرَّفها عبد الستَّار سعيد بأنَّها: "جمع الآيات الكريمة ذات المعنى الواحد ووضعها تحت عنوان واحد، والنَّظر فيها بما يؤلِّف منها موضوعاً واحداً مستخرجاً من الآيات الكريمة على هيئة مخصوصة"[٣]. واختار مصطفى مسلم تعريفاً آخر هو: "علم يتناول القضايا حسب المقاصد القرآنيَّة من خلال سورة أو أكثر"[٤]؛ ومهما يكن من أمر هذه التَّعريفات فإنَّها متَّفقة على ضرورة تتبُّع موضوع ما مبثوث في سور القرآن، وإعادة تأليفها في قالب جديد، يُظهر تماسكها واتِّحادها الفكري؛ لكن اختلف هؤلاء في كيفيَّة تتبُّع الآيات، فمنهم من رصدها في ترتيب المصحف الإمام، ومنهم من آثر التَّرتيب الزَّمني، ومنهم من لم ينظر لا في هذا ولا في ذاك.

ولم يعتن بعضهم بالتَّرتيب العثماني لأنَّه ـ حسب رأيه ـ لا يلتزم الوحدة الموضوعيَّة، كالأستاذ أمين الخولي، حيث قال: "إنَّ ترتيب القرآن في المصحف قد ترك وحدة الموضوع لم يلتزمها مطلقاً، وذلك كلُّه يقضي في وضوح بأن يفسّر القرآن موضوعاً موضوعاً، وأن تجمع الآيات الخاصَّة بالموضوع الواحد جمعاً إحصائياً مستقصى، ويعرف ترتيبها الزَّمني، ومناسباتها الحافَّة بها، ثُمَّ ينظر بعد ذلك لتفسر وتفهم، فيكون ذلك التَّفسير أهدى إلى المعنى، وأوثق في تحديده[٥]؛ فالوحدة الموضوعيَّة في نظر هؤلاء تتحقَّق في التَّرتيب الزَّمني وحده، لمنطق قديم، كان ابن تيمية والعز بن عبد السَّلام والشَّوكاني قد جادلوا بها الباحثين عن المناسبة بين الآيات والسُّور، يتلخَّصُ في استحالة وجود مناسبة بين آيات نزلت في

---

[١] حجازي، محمَّد محمود. (١٣٩٠هـ/١٩٧٠م). **الوحدة الموضوعيَّة في القرآن الكريم**. القاهرة: مطبعة المدني، ٣٣-٣٤.

[٢] الصَّدر، محمَّد باقر. (١٤٠١هـ/١٩٨١م). **المدرسة القرآنيَّة**. بيروت: دار التَّعارف، ط٢، ص١٧.

[٣] سعيد، عبد الستَّار. (١٩٨٦م). **المدخل إلى التَّفسير الموضوعي**. القاهرة: الدَّار الإسلامية للطباعة والنشر، ص٣٣.

[٤] مسلم، مصطفى. (١٩٩٧م). **مباحث في التَّفسير الموضوعي**. دمشق: دار القلم. ط٢. ص١٦.

[٥] الخولي، أمين. (١٩٨٢م). **التَّفسير نشأته تدرُّجه تطوُّره**. بيروت: دار الكتاب اللبناني، ص٨٣.

فترات زمنيَّة متباعدة، وفي ظروف مختلفة، ولكنَّ دحض ذلك المنطق بمنطق شبيه ليس بعزيز ولا بعيد المنال، والمناسبات التي عثر عليها الزَّازي والبقاعي[1] منطقيَّة إلى أبعد حدٍّ، لا يسع المرء حيالها إلاَّ الإعجابُ والإشادة بها، وهي مبنيَّة على ترتيب السُّور وفق المصحف العثماني كما هو معلوم.

وكثيرون ممَّن يكتبون اليوم في التَّفسير الموضوعي لا يلقون بالاً لا إلى التَّرتيب العثماني، ولا إلى التَّرتيب الزَّمني، وقد يتندَّر بعضهم على من يشغل نفسه بهما، فالزَّمني ضاع في غياهب التَّاريخ، والعثماني لا يفي بالغرض غالباً ومشكوك في نسبته إلى الوحي، فاختطُّوا لأنفسهم ترتيباً منطقياً قائماً على اقتناص الآيات المكمِّلة لفكرة متبلورةٍ في برنامجهم مسبقاً، فتستقلُّ الآية الواحدة أحياناً بفكرة محوريَّة تدور في فلكها بقيَّة الآيات، ويجري تهميش بعض الآيات الأخرى إذا لم تكن منصبَّةٍ في المجرى العام للموضوع؛ فتغيب معاني السُّور، وأسرار التَّرتيب، وتتداخل الآيات محكومةً بتطلعات فكرية ـ ربما مسبقة ـ من شأنها أن تسوق الموضوعيَّة إلى ضرب تحكُّمٍ فلا بدَّ أن تلجم أزمَّتها بضوابط منهجيَّة تخضع في أصولها لقواعد ترتيب السُّور.

وهذه الاختلافات حول تتبع الآيات في الترتيب العثماني أو الزمني أو ترتيب منطقي مبتكر تستدعي وضع قاعدة واضحة ضمن قواعد مقدمات التفسير.

٤ تحديات العصر وتحديثات المفسّر

التحديث الذي لا يمكن السكوت عنه في المقدمات التي تورث خللاً في المضمون هو المقاصد العامة للتفسير، ومنها مقصد التوافق والانسجام بين المكتشفات العلمية الثابتة وبين نصوص القرآن الكريم، ومن الشواهد التي يصلح ذكرها في هذا الباب ما قيل حول تفسير السماوات السبع، فقد قال ابن عاشور وهو من علماء القرن العشرين بأن السماوات السبع هي الكواكب السبعة، والتي هي: زحل،

[1] ينتصر الزَّازي والبقاعي كلاهما للفريق القائل بوجود التَّناسُب بين الآيات والسُّور، معتمدين على أنَّ القرآن الكريم قبل أن يُنزل منجَّماً كان مكتوباً في اللوح المحفوظ بالتَّرتيب الذي بين أيدينا اليوم، وبناءً على ذلك فلا بدَّ من تحقق علم المناسبة فيه، وقد ساقا أمثلة كثيرة على المناسبة في تفسيريهما. ينظر: حسين، عبد الرحمن عبيد. (٢٠٠٨م). **الترتيب التوقيفي وصلته بعلم المناسبة والوحدة الموضوعية**. (ماليزيا: مركز النشر، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية). ص٦ وما يليها.

والمشتري، والمريخ، والشمس، والزهرة، وعطارد، والقمر، هذا إذا لم يدخل الشَّيخ العرش والكرسي ضمن الكواكب، فحينها يجوز أن يكون المشتري هو العرش وزحل هو الكرسي، وإذا عدَّ الشَّيخ العرش والكرسي واحداً فهما المشتري إذن![1]

وهذا التفسير لا يتفق مع المكتشفات العلميَّة الحديثة في علم الفلك والتي أثبتت وجود كواكب كثيرة سوى ما كان معروفاً عند القدماء، وتنبه الشيخ لهذا الأمر فعلل عدم التطابق بين النص القرآني ومكتشفات علم الفلك بأن القرآن خاطب الناس على قدر معارف ذلك العصر وأن الاستدلال وقع بما هو معلوم مسلم يومئذ والله يقرب المعاني للناس بقدر أفهامهم رحمة بهم[2]. ولكن هل يمكن قبول مثل هذا التعليل الذي يتنافى مع مقصد أصلي وثابت من مقاصد القرآن ألا وهو عدم تناقضه مع العقل ومع المكتشفات العلميَّة الحديثة، وكان على الشَّيخ أن يبتعد أصلاً عن تفسير السَّماوات السبع بالكواكب السبعة، فالخطأ من التَّفسير لا من الخطاب القرآني الذي أوجد له تخريجاً فاسداً؛ فالشيخ على سبيل المثال لم يسحب هذا التعليل على الآيات التي تفصّل تقلب الجنّين في الرحم في سورة الأنبياء، وعدّه إعجازاً علمياً في زمن الثورات العلمية متناسياً أن تلك الآيات كانت خطاباً يفوق بمراحل العلوم المتعارف عليها يومئذ فلماذا لم يراع القرآن أفهام الناس ولم يقرب لهم المعاني رحمة بهم وفصّل لهم مراحل تكون الجنين؟!!

وثمة مقترحات لتحديث بنية المقدمات التفسيرية وثيقة الصلة بما حبره شيخ الإسلام ابن تيمية في مقدمته ذائعة الصيت، حيث قال –رحمه الله–: "فإن قال قائل: فما أحسن طرق التفسير؟ فالجواب إن أصح الطرق في ذلك أن يفسر القرآن بالقرآن فما أجمل في مكانه فإنه قد فسر في موضع آخر، وما اختصر في مكان فقد بسط في موضع آخر، فإن أعياك ذلك فعليك بالسنة، فإنها شارحة للقرآن وموضحة له.... وحينئذ إذا لم نجد التفسير في القرآن ولا في السنة رجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة، فإنهم أدرى بذلك لما شاهدوه من القرآن، والأحوال التي اختصوا بها، ولما لهم من الفهم التام، والعلم

[1] ابن عاشور، **التَّحرير والتَّنوير**، مصدر سابق، ٢٤/٣، و٢٣/٣٠.

[2] نفسه.

الصحيح والعمل الصالح، لا سيما علماؤهم وكبرائهم .... إذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة ولا وجدته عن الصحابة فقد رجع كثير من الأئمة في ذلك إلى أقوال التابعين".[١]

والتحديث ليس في هذا الكلام، فهو كلام متفق على صحته ومن لم يعلمه فقد جهل كثيراً ومن لم يعمل به فقد أضاع علماً عظيماً، بيد أن هذا الكلام بحاجة إلى اختصار شديد لما أورثه — دون ان يكون له يد في ذلك — من خلل منهجي واضح في الكتابات الأكاديمية عن مناهج المفسرين، فالناظر في رسائل الماجستير والدكتوراه عن منهج بعض أهل التفسير يجد أن الباحث خصص فصولاً طويلة للحديث عن تفسير القرآن بالقرآن، وتفسير القرآن بالسنة وأقوال الصحابة والتابعين، ومثل هذا الكلام يصح على التفاسير الأولى كتفسير ابن جرير الطبري شيخ المفسرين، إذ لم يطرأ جديد على هذه الحقول المعرفية من بعده إلا نزر من أقوال الصحابة والتابعين وهي في مجموعها قليلة.

فهؤلاء الباحثون يضعون خارطة منهجية لمفسر ظهر في القرن العشرين وتشكل الخطوط الأربعة (تفسير القرآن بالقرآن والسنّة وأقوال الصحابة والتابعين) حدوداً كبيرة لمنهجهم مع العلم أنها جميعاً خطوط عفا عليها الزمان ولم يعد في ذكرها كبير طائل ولا صغيره! فكأن التفسير الذي درسه الباحث قد نزل من كوكب ما لا صلة له بكوكب الأرض! فلا هو نقل من السابقين ولا استفاد منهم في هذه المسألة البسيطة والبينة بيان الشمس في الضحى، وكلها نقل عن نقل ولا فائدة في إثباتها في الرسائل الجامعية ليس بسبب خلوها من الفائدة في ذاتها بل لتكرارها في كل الرسائل الجامعية التي كتبت عن منهج بعض المفسرين، وهو تكرار يدل على نقل اللاحق من الباحثين من السابق!

وهذا التجاهل والاستهبال شبيه بما يفعله كثير من الباحثين والكتاب في تحقيق أحاديث بعض المخطوطات، فالمخطوط في حد ذاته قد يكون له قيمة أما حصر جهد الباحث في تحقيق الأحاديث فهو ضرب من الاحتيال والاستهبال العلمي، لأن هذه الأحاديث قد سبق تخريجها في مخطوطات أخرى سابقة أو تحقيق بعض المؤلفات الفقهية أو التفسيرية، فلا يكلف الباحث نفسه سوى النقل من تلك الكتب وإثباتها لنفسه، والخطأ ليس خطأ منهجياً في تحقيق المخطوطات بل هو خطأ منهجي

[١] الطيار، مساعد بن سليمان بن ناصر. (١٤٢٨هـ). **شرح مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية**. الدمام: دار ابن الجوزي، ط٢، ص٢٥٣-٢٥٨ بتصرف وإيجاز.

في التعاطي مع المعلوم بالضرورة والقدم، ويصدق هذا على مناهج المفسرين التي أصبحت نسخاً متكررة لا جديد فيها من حيث المضمون!

فتحجيم هذه القاعدة والإشارة إلى وزنها الحقيقي في المقدمات التفسيرية سيسهم إلى حد بعيد في إيقاف مدّ الرسائل المتكررة والمنسوخة عن بعضها البعض.

وثاني التحدثيات في عالم المقدمات التفسيرية متعلق بالتفسير الموضوعي وقضايا العالم الإسلامي الراهنة كحقوق المواطنة والأقليات والمشاكل التربوية والتعليمية التي يواجهها المسلمون في الغرب، بحيث يكون التفسير مرآة للواقع وبشرط أن لا يقع المفسر ضحية الأهواء السياسية وشرك الحزبيات وفخاخ الإيديولوجيات الفكرية والسياسية، فلا إفراط ولا تفريط، ولا يغني القول هنا أن مدارس التفسير متعددة فبعضها فقهي وبعضها اجتماعي والآخر سياسي وهلم جرا فصاحب كل منهج يختط لنفسه المقدمة التي تناسب تفسيره! نقول هذا الكلام مرفوض لأن وظيفة المقدمة التفسيرية تتعدى المنهج العام الذي رسمه المفسر لنفسه، فلا بد أن تشتمل على قواعد تناسب تتطلعات العصر وهموم الأمة، والتفسير الذي يهمش هموم الأمة أولى به أن يُهمش!

وثالث التحديثات في مقدمات التفسير هو تجنب التطويل في مسائل معروفة ومدروسة منذ قرون مثل الناسخ والمنسوخ وأسباب النزول وغيرها من المسائل التي حولت بعض المقدمات إلى كتب في علوم القرآن! فكتب علوم القرآن معنية بتفصيل هذه المسائل وبسطها، أما مقدمة التفسير فلا تتعرض إليها إلا برؤوس الأقلام إلا أن استحدث المفسر أمراً في بعض مسائلها واستدل وناقش آراء المخالفين.

ورابع التحديثات خاص بالإعجاز العلمي في القرآن الكريم، وعلى المفسر الذي يضع مقدمة لتفسيره أن يحسم القول في الآراء المتضاربة حول هذه المسألة التي صارت منتجعاً سياحياً لهواة اقتناص الإعجاز العلمي من آيات القرآن الكريم بحق أو باطل، فمن الأهمية بمكان وضع الضوابط التي تحدد سير هذا الاتجاه في خط حميد وتمنع الاجتهادات المتقلبة، وتدحض بعضاً من المعجزات الوهمية المصطنعة.

٥ الخاتمة ونتائج البحث

توصل البحث إلى أن الأسباب التي تدعو إلى تغيير نمط كتابة مقدمات التفسير كثيرة، وعلى رأس هذه الأسباب ظهور فنون جديدة في التفسير تقتضي إضافة مقدمة مناسبة مثل قضية التفسير الموضوعي الذي هو فن جديد وإن كان مبناه على قاعدة علم المناسبة القديم، ويضاف إلى ذلك ظهور تفاسير فرضت نفسها على الساحة السياسية والعلمية والتفسيرية عُنيت بمسائل درج المفسرون على تفاديها.

وثمة مقترحات أولية علَّها تسهم في تحسين صورة المقدِّمات التفسيرية؛ وأولى المقترحات تدعو إلى تحجيم قاعدة تفسير القرآن بالقرآن والسنّة وأقوال الصحابة والتابعين وضرورة الإشارة إلى وزنها الحقيقي في المقدمات التفسيرية والذي سيسهم إلى حدٍّ بعيد في إيقاف مدّ الرسائل الجامعية المتكررة والمنسوخة عن بعضها البعض.

وثاني التَّحديثات في عالم المقدمات التفسيرية متعلق بالتفسير الموضوعي وقضايا العالم الإسلامي الراهنة، بحيث يكون التفسير مرآة للواقع وبشرط أن لا يقع المفسر ضحية الأهواء السياسية وشرك الحزبيات وفخاخ الإيديولوجيات الفكرية والسياسية، فلا إفراط ولا تفريط، ولا يغني القول هنا أن مدارس التفسير متعددة فبعضها فقهي وبعضها اجتماعي والآخر سياسي وهلم جرا فصاحب كل منهج يختط لنفسه المقدمة التي تناسب تفسيره! نقول هذا الكلام مرفوض لأن وظيفة المقدمة التفسيرية تتدعى المنهج العام الذي رسمه المفسر لنفسه، فلا بد أن تشتمل على قواعد تناسب تتطلعات العصر وهموم الأمة، والتفسير الذي يهمش هموم الأمة أولى به أن يُهمش!

وثالث التحديثات في مقدمات التفسير هو تجنب التطويل في مسائل معروفة ومدروسة منذ قرون مثل الناسخ والمنسوخ وأسباب النزول وغيرها من المسائل التي حولت بعض المقدمات إلى كتاب في علوم القرآن! فكتب علوم القرآن معنية بتفصيل هذه المسائل وبسطها، أما مقدمة التفسير فلا تتعرض إليها إلا برؤوس الأقلام إلا أن استحدث المفسر أمراً في بعض مسائلها واستدل وناقش آراء المخالفين.

ورابع التحديثات خاصٌّ بالإعجاز العلمي في القرآن الكريم، وعلى المفسر الذي يضع مقدمة لتفسيره أن يحسم القول في الآراء المتضاربة حول هذه المسألة التي صارت منتجعاً سياحياً لهواة اقتناص الإعجاز العلمي من آيات القرآن الكريم بحق أو باطل، فمن الأهمية بمكان وضع الضوابط التي تحدد سير هذا الاتجاه في خط حميد وتمنع الاجتهادات المتقلبة، وتدحض بعضاً من المعجزات الوهمية المصطنعة.

المصادر والمراجع:

REFERENCES:

Al- Tusi, A. M. (n.d). *Al-Tibyān fī Tafsīr al- Qur'ān.* Tahqīq: Agha Buzurg al- Tahrānī. Beirūt: Dār Ihyā' al-Turāth al-Arabī.

Al- Ṭabarī, A. (2000). *Jami' al-Bayūn fī Ta'wīl Al-Qur'ān.* Tahqīq: Ahmad M. Shākir. Beirūt: Mu'asasat al-Risālah.

Al- Ṭayyār, M. Nāsir. (1428H). *Sharh Muqaddima fī Usūl al-Tafsīr li Ibn Taymiyyah.* Al-Dammām: Dar ibn Jawzī. 2nd edn.

Al-Khūli, A. (1982). *al-Tafsīr, Nash'atuhu, Tadarrujuhu, Tatawuruhu.* Beirūt: Dār al-Kitāb al-Lubnānī.

Al-Rāzi, F. U. (2000). *al-Tafsīr al-Kabīr.* Beirūt: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah.

Al-sadr, M. B. (1981). *Al-Madrasah al-Qur'āniyyah.* Beirūt: Dār al-Ta'āruf. 2nd ed.

Al-Sharafī, A. Mājid. 1991. *al-Islām wa al-Hadāthah.* Tūnis: al-Dār al-Tunisiyyah Li Nashr. 2nd ed.

Al-Zamakhsharī, J. M. (1997). *Al-Kashāf 'an Haqā'iq al-Tanzil wa 'Uyūn al-Aqāwīl fī Wujūh al-Ta'wīl.* Tahqīq: Abdurrazzāq M. Beirūt: Dār 'Ihyā' al-Turāth al-'Arabī.

Hijāzī, M. M. (1970). *al-Wahdah al-Mawdū'iyyah fī al- Qur'ān al-Karīm.* Al-Qahirah: Matba'at al-Madanī.

Ibn 'Ashur, M. T. (1978). *Alaysa al-Subhu bi Qarīb?.* Tūnis: al-Dār al-Tunisiyyah Linnashr.

Ibn 'Ashur, M. T. (1984). *al-Tahrīr wa al-Tanwīr.* Tūnis: al-Dār al-Tunisiyyah Li al-Nashr.

Ibn Kathīr, I. U. (1999). *Tafsīr al- Qur'ān al-Azīm.* Tahqīq: Samī M. Al-Su'ūdiyyah: Dār Taybah Li Nashr. 2nd ed.

Muslim, M. (1997). *Mabahith fī al- Tafsīr al-Mawdu΄ī.* Dimashq: Dār al-Qalam. 2nd edn.

Sa'īd, A. S. (1986). *Al-Madkhal Ilā al- Tafsīr al-MawÌū'ī.* Al-Qāhirah: al- Dār al-Islāmiyyah li Tibā'ah wa Nashr.